ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

سلاح المياه وحدود تأثيره على السلم والأمن في افريقيا

ورقة خلفية على هامش اليوم العالمي للمياه

مقدمة

تُبني السياسات الإثيوبية على توظيف مشروعاتها المائية وخاصة السدود الكهرومائية كأسلحة حرب أو التهديد بالحرب لدول جوارها الإقليمي دون أي اعتبارات لأية قواعد قانونية دولية أو إقليمية، بل وتكشف إحصاءات السدود الإثيوبية ودراساتها الفنية تجاهلات متعمدة من قبل إثيوبيا لتداعيات السدود الخطرة على كافة الأصعدة: السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالتزامن مع اليوم العالمي للمياه في 22 مارس 2024 ومع رفع شعار " المياه من أجل السلام" ؛حيث جاء اليوم العالمي للمياه هذا العام حول دور المياه في إرساء السلام والاستقرار والازدهار على المستوى العالمي.

تعرض مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** من خلال ورقة الخلفية المعنونة " **"سلاح المياه وحدود تأثيره على السلم والأمن في أفريقيا"** دور المياه من أجل دفع وتحقيق السلام، مع توضيح مخاطر استخدام المياه كسلاح حرب وتهديداً للسلم والأمن الإقليمي، بالتطبيق على قارة أفريقيا.

المحور الأول: نبذة عن اليوم العالمي للمياه

سنوياً، في 22 مارس، ينتظم اليوم العالمي للمياه بتنسيق من لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية؛ حتى يتثنى الحديث عن أهمية المياه وتدابير حوكمتها وكبح تهديداتها ندرتها المتصاعدة والبحث فيه الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة المعني بـ "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع بحلول عام 2030".

وفي 2024، يندرج اليوم العالمي للمياه تحت عنوان "الماء من أجل السلام"، ويسعى لتسليط الضوء على دور المياه "إرساء السلام والاستقرار والازدهار على المستوى العالمي، في وقت تكشف فيه إحصاءات العالم عن عيش 2.3 مليار شخص في بلدان تعاني نقص المياه وعيش أكثر من 3 مليارات شخص في مناطق تعاني من الإجهاد المائي، وافتقار 2 مليار شخص أو ما يعادل 26% من سكان العالم إلى خدمات مياه الشرب المُدارة على نحو آمن ومعاناة ثلثي سكان العالم من ندرة حادة في المياه مرة واحدة على الأقل سنوياً. [1]

وعن الوضع في القارة الأفريقية تحديداً، تشير الدراسات الأكاديمية إلى احتمالية عيش 536 مليون شخص من أصل 4.4 مليار شخص يعيشون في أحواض الأنهار العابرة للحدود سيعيشون في أحواض شديدة الخطورة إلى شديدة

1 UN WATER, 'Water for Peace' – World Water Day 2024 campaign launches, Access date march 2024, https://shorter.me/jcazc

الصراع بحلول عام 2050, ولعل أكثر النطاقات المتأثرة هي النطاقات الأفريقية ولاسيما: إريتريا وإثيوبيا ورواندا وأوغندا وكينيا والصومال وبوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر وموزمبيق وملاوي وبنين وتوغو[2].

المحور الثاني: السياسات المائية الإثيوبية محفزاً لتهديد السلم الداخلي

لم تنجو إثيوبيا ذاتها من تداعيات وكوارث سدودها المائية, بل يمكن القول إن سياسات إثيوبيا للتخطيط لبناء سد النهضة الإثيوبي وإقامته وملئه في "إقليم بني شنقول" تنافت مع التزاماتها الحقوقية بشأن حق السكان الأصليين في تقرير المصير والشفافية ومشاركتهم الإنمائية ومواقفهم الحرة والواعية والمستنيرة؛ حيث لاقت سياسات بناءه رفضاً مستمراً وتنديداً متكرراً باعتباره إحدى سياسات الحكومة الإثيوبية وآلياتها لطمس الهوية العربية والإسلامية لسكان بني شنقول وإقصاءهم وتهميشهم, والسيطرة على ثرواتهم ومواردهم.

- **تهديدات اجتماعية**

تشير وقائع الخطة المشتركة للمكتب الفيدرالي لمشروع سد النهضة إلى العديد من التأثيرات الاجتماعية؛ فقد حتم بناء سد النهضة وملئه نقل (5.391) أسرة بواقع (20.000) شخصاً من (14) موقعاً وإعادة توطينهم في (17) قرية, وذلك دون الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من السكان الأصليين وإجبارهم على الرحيل القسري, ودون إيلاء أي اعتبارات للعلاقة بين السكان الأصليين والأرض والإقليم وتراثهم الثقافي والتاريخي الذي يعود إلى القرن (17), ودون مشاركة المجتمعات المحلية نفسها في اختيار المواقع الجديدة, ويؤدي ذلك إلى فقدان سبل العيش والحياة والصياد وجمع الذهب, وارتفاع نسب الفقر ومستويات المعيشة المتدنية.[3]

الأمر الذي تحول واقعاً وعملياً؛ ليتم تقديرهم بنحو من قبل السلطات الإقليمية نقل حوالي (3200) أسرة في (2018), ويهدد بنقل (7380) من القرى المجاورة في حال اكتماله.[4]

2SIWI, water and peace , access date march 2024, https://siwi.org/why-water/water-and-conflict/

3 Future dams, Resettlement of Gumuz communities around Ethiopia blue Nile dam, July 2020, PP-4-20.

4 KULEUVEN, water urbanism in transboundary regions: the Nile basin and the grand Ethiopian renaissance dam, PP146-150.

- **تهديدات بيئية**

ينذر السد وملئه بحكم مواصفاته الفنية وسعته التخزينية المقدرة بنحو (74) مليار مم 3 بمجرد اكتماله بإغراق ما يزيد عن (150.000: 200.000) فداناً من الأراضي القابلة للزراعة تحت بحيرة السد ونحو (300.000) فدان من الغابات, الأمر الذي تجلى في اقتضاب وقطع وإزالة مساحات شاسعة من الغابات منها ما تم قبل الملء الثاني بواقع (4854) هكتاراً من الغابات المحيطة بجانب إغراق مناطق التعدين الواعدة لاستخراج الذهب والبلاتين والحديد والنحاس في إقليم بني شنقول, وتراكم الطمي أمام السد بكميات ضخمة متراوحة ما بين (300.000: 400.000) م3 سنوياً.[5]

- **تهديدات صحية**

يحمل السد كارثة صحية وانتشار الأوبئة لدى الشعوب القاطنة في منطقة السد في إقليم بني شنقول بجانب مصر, والسودان, وتحديداً وباء الملاريا؛ إذ يقدر انتشاره بواقع (1.6:0.7) مليون حالة سنوياً في المناطق القريبة من السدود بنحو (5) كم في أفريقيا جنوب الصحراء, بجانب الكوليرا, والبلهارسيا.[6]

المحور الثالث: المياه في إثيوبيا وحدود توظيفها كعناصر مضادة لاستقرار الإقليمي

إن حدود تأثير السياسات المائية الإثيوبية تشمل الفضاء المحلي والإقليمي معاً, أي أن استخدام عنصر المياه من قبل الإدارة السياسية الإثيوبية تطل بتداعياتها على العديد من الأقاليم الأفريقية المجاورة.

في القارة الأفريقية, يوجد 66 حوض أنهار عابرة للحدود, وفي تلك الأحواض, ترتفع مخاطر الصراع مع نمو السكان وتكثيف استخدام المياه وتغير المناخ ولا توجد آلية حقيقة لتسوية الصراعات المائية وإنهاء خلافاتها التاريخية, وهم: حوض النيل, وأحواض جوبا-شبيلي وبحيرة توركانا, والجدير بالذكر أن تلك الأحواض تتشارك فيها إثيوبيا, وتلعب المحفز الأول والرئيس لإشعال فتيل الصراعات والخلافات المائية.

5 ibid

6 الأهرام، معهد الدراسات البيئية: أول نموذج هندسي يرصد أثار سد النهضة على مصر، تاريخ الوصول 7، يوليو، 2021، https://bit.ly/36zXiAB

تعتمد إثيوبيا -بلا شك- على سياسات السدود المائية تحت شعار تنمية مواردها المائية وتوليد الطاقة الكهرومائية كأحد مقاربتها لتحقيق سياساتها وأجنداتها الداخلية والخارجية وكأحد أوراقها الضاغطة على دول جوارها الإقليمي؛ والجدير بالذكر ان تلك الممارسات وصلت مؤخراً حد إعلان مصر في 19 ديسمبر 2023 عن فشل الجولة الرابعة من مفاوضات سد النهضة بينها والسودان وإثيوبيا, وإعلان إثيوبيا في 19 سبتمبر 2023 اكتمال الملء الرابع لسد النهضة وإعلانها في 5 يناير 2024 اتخاذ إجراء جديد بسد النهضة يمهد لبدء الملء الخامس. أما عن الأحواض الأخرى؛ حوض بحيرة توركانا, وحوض جوبا – شبيلي, فلا تزل تحتدم التداعيات الكارثية للسدود الإثيوبية, وتتزايد مؤشرات الصراع والنزاع حول المياه.[7]

1.مصر

تتعالى تأثيرات وتهديدات سد النهضة على السلم والأمن في مصر, تتضح على فترات ممتدة وبعيدة المدى, يمكن عرضها على النحو التالي:

- **تهديد الاحتياجات المائية**

يحمل سد النهضة انعكاسات وتأثيرات مائية حادة على السياقات المصرية؛ حيث يفرض انتقاصاً في الحقوق المائية التاريخية وأرصدتها الكمية والنوعية بواقع (13: 25) مليار م3 سنوياً دون تقديرات الفاقد المائي من أصل (86) مليار م3 والمقسمة بنحو (55.5, و18.5) مليار م3 على دولتي المصب: مصر والسودان, ويهدد انتقاص تلك الكمية بانتقاص المياه الجوفية بنسبة (33%) أو بمعدل (2.14) مليار م3 سنوياً.[8]

وتتصاعد شدة تلك التأثيرات في ظل تقدير احتياجاتها المائية بنحو (114) م3 وتزايد تركيبتها السكانية المقدرة بنحو (116: 192) بحلول (2025: 2050), وتزايد اعتماديتها على مائية نهر النيل بنسبة (97%), وتحتدم في ظل تدني نصيب الفرد المصري مائياً ليصل إلى (550) مم3 في 2021, و(400, 249) بحلول (2025: 2050). ففي سبتمبر 2023, هدد

7 The conversation, 920 million people could face conflict over the world's rivers by 2050: what our study found in Africa, access date March 2024, https://shorter.me/unDMA

8 هالة السيد هلالي، الأمن المائي المصري: دراسة في تهديدات والمخاطر وأليات المواجهة : سد النهضة نموذجاً، "**مجلة دراسات**"، المجلد(20)، العدد(2)، إبريل 2019، ص104.

الملء الرابع لسد النهضة بفقدان مصر ما يقارب نحو 9: 12 مليار م3 في 2023, وقد يؤدي هذا إلى عجز الاحتياجات المائية في مصر المقدرة بنحو نحو 120 مليار م3.[9]

- **تهديدات اقتصادية**

يحمل سد النهضة انعكاسات دراماتيكية على الوقائع الاقتصادية المصرية على كافة الاصعدة ولاسيما الصناعية والتجارية والزراعية؛ إذ يهدد الانتقاص المباشرة من الحصة المائية المصرية الأنشطة الزراعية بشدة ولاسيما في ظل اعتمادها على الري بنسبة (99.9%) واستهلاكها (81%) من الموارد المائية, وفي هذا السياق, تتراوح قيمة العجز في القطاعات الزراعية ما بين (4.2: 14.8) مليار مم3 من المياه.[10]

لذا, وبشكل كارثي, يهدد سد النهضة القطاعات الزراعية وإسهاماتها المقدرة بنحو (15%) من إجمالي الناتج المحلي و(20) من إجمالي الصادرات و(30%) من إجمالي القوى العاملة المصرية؛ فقد أشارت بعض التقارير إلى أن فقدان (5) مليار م3 مكعب من المياه من شأنها تبوير (1) مليون فدان من إجمالي المساحة الزراعية المقدرة من أصل (8.5) مليون فدان. وتشير حيثيات الملء الرابع أن أي كمية مياه تخزن في سد النهضة هي مياه مصرية سودانية, وهي الخسارة الأولى المباشرة؛ فمن شأن مليار متر مكعب من المياه أن يحقق عائد اقتصادي قدره مليار دولار لكل مليار متر مكعب. تسببت إجراءات الملء الأحادي الرابع في تحديد مساحة الأرز بحوالي 1.1 مليون فدان وأنذر بتعميق **الفجوة الغذائية إلى 75 % ورفعها عن نسبتها المقدرة حالياً بنحو 55% من إجمالي احتياجات مصر من الغذاء.**[11]

- **تهديدات بيئية**

يستدعي سد النهضة وملئه وتشغيله كارثة إنسانية حتمية ولاسيما الارتفاعات الحادة في معدلات الجفاف وتجريف التربة الزراعية وزيادة ملوحتها بنحو (500:200) جزء من المليون عند (السد العالي, الدلتا), وحرمانها من الطمي وإسهامات صخورها البازلاتية المغذية للتربة, وتضاؤل واختفاء (12) نوعاً من الأسماك بواقع (75%) من الانتاج السمكي في مصر.[12]

---

9 الشرق الأوسط، ما حجم تأثر مصر من الملء الرابع لـ«السد الإثيوبي»؟، تاريخ الوصول مارس 2024، https://shorter.me/Drob8

10 بوابة الزراعة، الدكتور عباس شراقي يكتب : سد النهضة. . الضرر أنواع، تاريخ الوصول مارس 2024، https://bit.ly/3H3q3PK

11 روسيا اليوم، تصل لمليارات الدولارات.. خبير مصري يحذر من خسائر كبرى بعد بدء إثيوبيا الملء الرابع لسد النهضة، 13 أغسطس 2023، https://shorter.me/Uxx0N

12 الدكتور جمال صيام يكتب : **الأثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة لسد النهضة"بوابة الزراعة"**، أكتوبر 2017.، https://bit.ly/399hbex

- **تهديدات اجتماعية**

يفرز سد النهضة انعكاسات اجتماعية وإنسانية؛ إذ أن اقتضاب (5) مم3 من المياه يؤدي إلى تبوير نحو (1) مليون فدان، و(1.3) مليون عامل في ظل اعتماد (55%) من إجمالي القوة العاملة في مصر على الزراعة؛ ليهدد بذلك (25%) من العمالة المقدرة ب (6) مليون عامل.[13]

2. السودان

باتت تأثيرات سد النهضة مباشرة على السياقات السودانية ويمكن تجسيد تلك التأثيرات على النحو التالي:

- **تهديد الاحتياجات المائية**

ينتقص السد من السودان في حالة الملء المقدر بمتوسط (6) سنوات نحو (3) مليار م3 مكعب من المياه بما يعادل نحو (25%) من إجمالي الحصة المائية للسودان، وتتصاعد حدة التأثيرات المائية لسد النهضة وملئه وتشغيله أحادياً في السياقات السودانية؛[14] الأمر الذي يمكن ترجمته في الآثار الناجمة عن سياسات الملء الأحادي الأول في يوليو 2020، والتي قادت إلى ارباك السدود السودانية وإخراج محطات المياه عن العمل، الأمر الذي جعل العطش والجفاف يخيم على السودان.

ففي 15 يوليو 2020، أعلن السودان تراجعاً في مستويات المياه في نهر النيل الأزرق بما يعادل (90) مليون م3 يومياً؛ ليؤكد إغلاق بوابات سد النهضة للتخزين الأول؛ فقد تم رصد تراجعاً عند محطة "الديم الحدودية مع إثيوبيا، وفي 19 يوليو 2020، أعلن عن انحساراً مفاجئاً في مياه النيل وتصريفه وخروج محطات المياه في الخرطوم عن الخدمة..[15]

13 روسيا اليوم، دراسة تكشف عن خطر كبير ستتعرض له مصر من سد النهضة، تاريخ الوصول مارس 2024، . https://bit.ly/3pnArfq

14 ناصر السير ناصر، سد النهضة ووضعه القانوني، وأثاره على الأمن القومي في حوض النيل، "**المجلة العربية للدراسات الأمنية**"، المجلد(33)، العدد(70)، ديسمبر 2014، ص175-180.

15 الملء الأول لسد النهضة ماذا يعني وماذا يترتب عليه، تاريخ الوصول مارس 2024، . https://bit.ly/3qmH8xd

- **تهديدات اقتصادية**

تشير الوقائع إلى تهديد سد النهضة وخاصة في ظل السياسات الأحادية الإثيوبية بحجز الطمي خلف بحيرة السد, ومن ثم يهدد مستقبل القطاع الزراعي في السودان والذي يعتمد عليه نحو (80%) من الشعب السوداني ويدر (28%) من إجمالي الناتج المحلي.[16] وبالنظر إلى تداعيات الملء الرابع المكتمل في سبتمبر 2023, أشارت التصريحات إلى حرمان السد الأراضي الزراعية حول النيل الأزرق في السودان المقدرة بنحو مليون فدان من ترسيب الطمي وغسل التربة سنويا بمياه الفيضان وإلى إجبار المزارعين السودانيين مستقبلاً على حفر ترع للري وإنشاء شبكات ري مكلفة, والتأقلم اجتماعيا واقتصاديا مع الظروف الجديدة[17].

- **تهديدات إنسانية**

يعتبر سد النهضة قنبلة مائية موقوتة مصوبة ناحية دولتي المصب بارتفاع (145) متر وبعرض (1850) بمنسوب (640) متر فوق مستوى سطح البحر, بمعدل أمان منخفض بواقع (1.5), وقصر عمره الافتراضي بنحو يتراوح (100:50) سنة؛ لتشير التوقعات إلى غرق الجزيرة والخرطوم بالكامل وهدم شامل للسدود المائية السودانية وانهيار البنية التحتية للمياه وصولاً لاحتمالية تدمير السد العالي.

3. كينيا

يلحظ المتابع أن إثيوبيا لديها سجل حافل مملوء بالارتباك والتصرفات الأحادية, فيما يتعلق ببناء السدود على الأنهار الدولية دون التنسيق مع دول المصب لهذه الأنهار, فعلى نهر أومو الذي يصب مياهه في بحيرة توركانا في كينيا, والذي يعد المصدر الرئيسي لتغذية البحيرة بحوالي 90% من المياه بها, عمدت إثيوبيا إلى إنشاء سدود "جيبا 1" و"جيبا 2" وجيبا 3, وتخطط لإنشاء جيبا 4 وجيبا 4, وتفرز تلك السدود بين الحين والأخر تداعيات كارثية وتهديدات وجودية.

تقع تلك السدود على نهر أومو والذي يمثل أهم ية كبرى لبقاء بحيرة "توركانا" الكينية - أكبر بحيرة صحراوية في العالم وموطنًا مهمًّا للتنوع البيئي الغني في قلب الصحراء والمورد الرئيسي لحياة نصف مليون من السكان الكينيين؛ إذ يمدها بحوالي 90% من المياه

16 حمدي عبد الرحمن حسن، أزمة سد النهضة :تحدي الهيمنة المائية والمأزق السوداني المصري، "**مجلة دراسات شرق أوسطية**"، العدد(39)، خريف 2020، ص45-55.

17 https://shorter.me/Uxx0N

التي تصب فيها سنويًّا, ونتيجة لسلسة السدود الإثيوبية, تأثرت بحيرة "توركانا" بالسلب على المستويين الكمي والنوعي.

- **تهديدات اقتصادية**

ساهمت السدود الإثيوبية وخاصة سد جيبا 3 بتهديده بحيرة توروكانا والتي تضم نصف مليون نسمة من المزارعين والرعاة وصيادي الأسماك وتسببه في تقلص لمساحة مراعي الماشية وارتفاع نسبة جفاف التربة في انتشار الجوع في المجتمعات المحلية, وأجبر السكان المحليين على التحرك بعيدًا ومغادرة أرضهم التي أصبحت غير قادرة على توفير سبل العيش لهم, حيث انخفض منسوب المياه بالبحيرة بمعدل مترين بعد انخفاض كمية المياه المتدفقة من النهر إلى البحيرة بنسبة 50% بسبب تبخرها خلف السدود.

وارتفعت بها نسبة ملوحة المياه, الأمر الذي أثر سلبًا على النظام البيئي في البحيرة, وانحسر شاطئ البحيرة بالفعل, وتراجع إلى 1.7 كم في خليج فيرجسون الذي يُعد منطقة حيوية لصيد الأسماك الذي يعتمد عليه المجتمع المحلي المقيم على شواطئ البحيرة.

- **تهديدات أمنية**

ينذر أي تدافع سكاني يتسبب فيه انخفاض منسوب المياه في البحيرة بتأجيج الصراعات بين الجماعات الكينية, وتهديد السلام الهش في كينيا؛ فقد يجبر انخفاض المنسوب إلى اضطرار القبائل الكينية إلى التحرك عبر الحدود الدولية لتقترب من منطقة "مثلث إليمي Ilemi Triangle "وهي منطقة متنازع عليها ومنطقة التقاء حدود كينيا وجنوب السودان وإثيوبيا وأوغندا, وقد يهدد ذلك بتمدد الصراع إقليمياً.[18]

4. الصومال

لم تكن الصومال بمنأى عن سياسات إثيوبيا المائية المنفردة والأحادية وغير القانونية؛ فكون الصومال إحدى دول المصب للأنهار التي تنبع من الهضاب الإثيوبية, شهدت نتيجة السدود الإثيوبية المنفردة والأحادية على نهري "جوبا" و"شبيلى" انخفاض منسوب المياه بنحو 80% عن تقديراتها الطبيعية.

18 المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، التداعيات الإقليمية لسياسة السدود الإثيوبية مرجع سابق، تاريخ الوصول مارس 2024، https://ecss.com.eg/7091/

- **تهديدات اقتصادية**

تهدد إثيوبيا الاحتياجات المائية لثلث السكان الصوماليين في جنوب البلاد, فعلى نهر شبيلى, قدمت الحكومة الإثيوبية الخطة التنموية الكاملة للسدود المائية للفترة 2001: 2050, تتكون من 141 مخططاً لمشاريع الري, وتتطلب كمية المياه بنحو 2566 مليون متر مكعب, وهي أكثر من نسبة المياه التي تجري في النهر سنوياً بعد دخوله الصومال, وعلى نهر جوبا, وضعت إثيوبيا تصورات كبيرة لنهر "جنالي داو" وتهدف إلى إنشاء نحو 93 مشروعاً زراعياً حتى 2035.[19]

وللحديث عن تداعيات السدود الإثيوبية في الصومال, يجدر النظر إلى سدود "جينال دوا, والتي قامت إثيوبيا فيها بتجاهل الاتفاقية الأفريقية لحماية الموارد الطبيعية 1968, ولم تقم بأي تنسيق مع الجانب الصومالي فيما يتعلق بإنشاء مشروع جينال داوا مما يؤدى إلى اختلال توازن المياه. عقب دخوله حيز التشغيل في 2020.

إذ تشـير التقديرات إلى انخفاض في تدفق نهر جوبا عند تشـغيل سـد جينال داوا الإثيوبي وإلى حجز السـد نصـف التدفق الكلي في نهر جوبا وهو ما يؤدى إلى انخفاض نسـبة المياه في نهر جوبا من 5.8 إلى 4.8 مليار متر مكعب, ويؤثر على مزارعي وادي جوبا وكذلك الرعاة الزراعيين, الذين يعتمدوا بشـكل كبير على هذه الموارد لبقائهم على قيد الحياة, بالإضـافة إلى حدوث جفاف في مدينة لوك, فضـلا عن أن السـد يقلل من توافر المياه في فانول ومشروع ري موجامبو وبالإضافة إلى عدم قدرة الصومال على بناء سد باردهير.[20]

---

19 المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، التداعيات الإقليمية لسياسة السدود الإثيوبية: حالة بحيرة توركانا، تاريخ الوصول مارس 2024، https://ecss.com.eg/7091/

20رصيف، نهران على وشك الجفاف... هل تستخدم إثيوبيا المياه كسلاح سياسي ضدّ الصومال؟نهران على وشك الجفاف... هل تستخدم إثيوبيا المياه كسلاح سياسي ضدّ الصومال؟، تاريخ الوصول مارس 2024، https://shorter.me/23-2U

التوصيات

1. على إثيوبيا ضـــرورة العودة إلى التزاماتها القانونية الدولية والإقليمية المعنية بالمياه وإدارتها, وتناشـــدها بترك سـياسـاتها الأحادية والالتزام بمبادئ تحقيق الانتفاع المنصـف والمعقول والعادل وعدم التسـبب بأضـرار لدول المجرى في مصر والسودان وكينيا والصومال.
2. تناشد الدول محل التقرير بضرورة إنشاء هيئة إقليمية خاصة لكل حوض, تنخرط بدور التوفيق بين وجهات النظر وتقليل حدة الصـــراع بينهم للحد من إمكانية نشـــوب حرب مياه من شـــأنها الإضـــرار بالســـلم والأمن الوطني والإقليمي في المنطقة.
3. نلفت نظر الحكومة الإثيوبية إلى ضـــرورة الســـماح للجهات المعنية والخبراء بإعداد دراســـات حقيقية وعملية وتقييمية لمخاطر ســـدودها وخاصـــة ســـد النهضـــة, وانعكاســـاته على كافة الأصـــعدة الســـياســـية والأمنية والاقتصادية بغية تحقيق التضامن والحكومة المائية المشتركة لحالات الطوارئ.
4. يتعين على كلاً من إثيوبيا والسـودان ومصـر بضـرورة تفعيل تدابير الشـراكة المائية والإنمائية من خلال تصـفير المشكلات والاتفاق على التسوية السليمة, وزيادة الاستثمارات في مشروعات الزراعة المروية والبنية التحتية والتكيف والمرونة مع التغيرات المناخية.
5. على إثيوبيا الالتزام بتفعيل تدابير تبادل المعلومات والبيانات ودعم الشفافية مع دول المصب, لمنع التقديرات الخاطئة ولتعزيز الإدارة المشـتركة لحالات الطوارئ لاحتواء انعكاسـاتها بصـورتيها الجفاف والفيضـانات ومنع تكرارها مأساتها.
6. يجب على إثيوبيا ان تتخذ مجموعة من الإجراءات العملية والجادة لإعمال التزاماتها الإنســـانية والحقوقية وخاصـــة حق الســـكان الأصـــليين في إقليم بني شـــنقول؛ وذلك عن طريق تقديم التعويضـــات الكاملة والكافية والملائمة وجبر أضـــرارهم الناجمة عن ســـد النهضـــة, وتفعيل حقهم في تقرير وحرية التنمية والتصـــرف في الموارد الطبيعة, واحترام علاقاتهم التاريخية والثقافية بالأرض والإقليم.
7. تحتاج الحكومة الإثيوبية إلى إعداد دراسـات تحليل وتقييم بيئي لمشـروعاتها المائية, والخروج منها بإجراءاتها وتدابير لحماية الأنظمة البيئية والبيولوجية ووقف إزالة الغابات.